# مستقبل التجارة العربية البينية بين الواقع والمأمول

## The Future of Inter-Arab Trade between Reality and Hope


**ثامر محسن** *

مخبر الانتماء URLDC، جامعة صفاقس– تونس

mohcenetamer@yahoo.fr

**عبيدة زهير**

مخبر الانتماء URLDC، جامعة صفاقس– تونس

zouheir.abida@gmail.com



تاريخ الاستلام: 2021/05/31. تاريخ القبول للنشر: 2021/06/06 تاريخ النشر : 2021/06/31



**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية وأهداف التجارة البينية في الدول العربية، من خلال التعرف على واقع التجارة العربية البينية، والكشف عن أسباب ضعفها والوقوف على أهم التحديات التي تحول دون تطويرها، مع إظهار سبل تنميتها وإعطاء تصور مستقبلي للنهوض بها، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم التجارة العربية البينية في تطور ملحوظ إلا أن نسبتها إلى التجارة الإجمالية لا تزد في أغلب الحالات على (10%)، هذا رغم وجود إمكانيات ومؤهلات هائلة تتميز بها الدول العربية عن غيرها من الدول.



**الكلمات المفتاحية :** التجارة البينية العربية؛ التكامل الاقتصادي العربي؛ منطقة التجارة الحرة العربية؛ تحرير التجارة؛ التنمية

**تصنيف JEL :** F13 ؛ F1 ؛ F15 ؛ F19 ؛O1.



Abstract

The study aims to highlight the importance and objectives of intra-Arab trade in the Arab countries, by identifying its reality, uncovering the reasons for its weakness and standing on the most important challenges that prevent its development, while showing ways for its growth and giving a future vision for its advancement. Inter-Arab trade is in a remarkable evolution, but despite the presence of enormous aspirations and qualifications that characterize the Arab countries, their ratio in total trade does not exceed in most cases (10%).



key words : Inter-Arab Trade ; Arab Free Trade ; Arab economic integration ; Trade liberalization ; Development.

JEL classification : F13 : F1 : F15 ; F19 ; O1.



* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

فقد سعت البلدان العربية إلى تنمية تجارتها البينية من خلال خطط وبرامج التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية، واتخذت العديد من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية كان آخرها في عام 1998 بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها تمثل إحدى مراحل التكامل الاقتصادي العربي، ولم يكن تنفيذ هذه المبادرات والاتفاقيات بالمستوى المطلوب لعدم توفر الإرادة السياسية الكفيلة بالتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية بالإضافة إلى تأثر التعاون الاقتصادي العربي بالخلافات والأجواء السياسية القائمة بين الدول العربية، وقد كان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يعكس الأسلوب المتدرج في تحرير التجارة، كما انه متوافق لحد ما مع قواعد منظمة التجارة العالمية للاستفادة من فترة السماح المتعمقة بالاندماج الاقتصادي العالم، لذلك فان منطقة التجارة الحرة العربية تمثل بداية مدروسة وجدية لقيام تكامل اقتصادي عربي يسمح للبلدان العربية في السنوات القادمة بالتمتع بموقع تفاوضي قوي مع التجمعات والكتل الاقتصادية في العالم.

1.1. **مشكلة الدراسة:** بناء على ما سبق ذكره تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

**ما هو واقع التجارة العربية البينية؟ وما هي سبل تطويرها؟.**

**2.1. الأسئلة الفرعية:**

- ماهي **أهمية التجارة العربية البينية**؟.
- ما **أهداف التجارة العربية البينية**؟.
- ماهي **أسباب ضعف التجارة العربية البينية**؟.
- ماهي **معوقات التجارة العربية البينية وسبل تنميتها**؟.

**3.1. هدف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى محاولة الوقوف على واقع التجارة العربية البينية، ومعرفة أسباب ضعفها وسبل تنميتها.

**4.1. منهجية الدراسة:** لمعالجة الإشكالية المطروحة سنحاول استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك عند التعرض لأهمية وأهداف التجارة العربية البينية، والمنهج التحليلي عند التعرض لواقع التجارة العربية البينية

**5.1.الدراسات السابقة:**

- ✓ دراسة (بوحبل، 2017)،بعنوان التجارة العربية البينية بين المعطيات الإقليمية والإملاءات الدولية، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة واقع التجارة العربية البينية و مدى مساهمتها في التجارة العالمية، والوقوف على أهم التحديات التي تحول دون تطويرها، وإعطاء تصور مستقبلي للنهوض بها، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم التجارة العربية البينية في تطور ملحوظ إلا أن نسبتها إلى التجارة الخارجية لا تزداد في أغلب الحالات (11%)، وهذا ورغم الإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر عليها الدول العربية.
- ✓ دراسة (مميش.، 2018) ،بعنوان واقع الاستثمارات البينية المباشرة في الدول العربية: هدف الدراسة إلى إبراز واقع الاستثمارات البينية في الدول العربية، من خلال التعرف التطور الذي شهده هذا النوع من الاستثمارات، والكشف عن التوزيع القطاعي له، مع إبراز أسباب تنامي الاستثمارات البينية في الدول العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأردن، الجزائر، العراق، مصر والمغرب تعتبر أكثر الدول التي نجحت في استقطاب الاستثمارات العربية المباشرة، كما أستحوذ قطاع الخدمات في الأردن، الجزائر، العراق، مصر والمغرب على 84.4% من التدفقات الاستثمارية العربية البينية لعام

2015، كما تعتبر مصر من أكثر الدول المستقبلة للاستثمارات العربية البينية من حيث إجمالي التكاليف، والسعودية من أكثر الدول المستقبلة للاستثمارات العربية البينية المنفذة من حيث عدد المشروعات، أما الإمارات العربية المتحدة فهي تتصدر قائمة الدول المصدرة الاستثمارات العربية البينية من ناحية التكاليف ومن

- ✓ ناحية عدد المشاريع، ويعتبر قطاع العقارات الأهم في استقطابه للمشروعات العربية من حيث توزيع عدد الاستثمارات البينية العربية، وقطاع الخدمات المالية من حيث تكاليف الاستثمارات.
- ✓ دراسة (تفالي و صافي ،. 2021) بعنوان محددات التجارة البينية في الدول العربية خلال الفترة (2004-2018) ، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية وذلك خلال الفترة (2004-2018م)، بهدف تشخيص سياسة ملائمة لتعزيز التجارة البينية في العالم العربي، وتوصلت الدراسة أن النموذج الأنسب لقياس محددات التجارة البينية بالدول العربية هو نموذج التأثيرات الثابتة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تبين أن كل من نصيب الفرد من الناتج وحجم السوق المحلي تؤثر بشكل إيجابي على حجم المبادلات التجارية العربية وبمرونة عالية مقارنة بالانفتاح التجاري الذي كان أثره إيجابيا أيضا، في حين أثر سعر الصرف سلبيا على المبادلات التجارية العربية.
- ✓ **مدخل إلى التجارة العربية البينية:**

**1.2. أهمية التجارة العربية البينية:** لا تقتصر أهمية التجارة العربية البينية في تحويل الصادرات إلى إيرادات أجنبية تفي بحاجات الاستثمار والاستهلاك بل يمتد ويشمل وظيفة أخرى للتجارة الخارجية وهي الوظيفة الإنتاجية من خلال ما تنتجه فرص التصدير من إمكانيات لزيادة الإنتاج والدخل ويمكن توضيح أهمية التجارة البينية فيما يلي:

- ✓ تنويع هيكل الصادرات الزراعية وزيادة الصادرات الصناعية حيث تشتد المنافسة في الأسواق الخارجية وتفاقم الإجراءات المالية؛
- ✓ تأمين وتشغيل الطاقات الإنتاجية التي أقيمت خلال الفترات السابقة التي تعاني فيها من التوقف لعدم وجود الأموال اللازمة لتواصل إنتاجها وهي تتمثل في مؤسسات النقل ومؤسسات التغليف والتسويق وغيرها؛
- ✓ توفر إمكانية الاستمرار بنجاح في عملية التصنيع وتطوير الإنتاج الزراعي حتى يمكن البقاء في الأسواق العربية؛
- ✓ تحسين وتجويد الإنتاج من السلع الصناعية والزراعية المصنعة حتى يمكن إحلالها محل مثيلاتها من السلع الأجنبية التي تأتي في الأسواق الأوروبية؛
- ✓ إيجاد آلية مناسبة لخلق فوائد للتبادل البيني عن طريق استغلال الطاقات الإنتاجية وتخطيط التشكيلة السلعية مناسبة؛
- ✓ توسيع نطاق التبادل التجاري البيني حتى يشمل كل الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية لتحقيق النتائج المرجوة والاستفادة من الفوائض الموجودة في الدول المختلفة؛
- ✓ التنسيق الكامل بين الدول العربية في حجم النوعيات المنتجة حتى لا تؤدي إلى الركود وتراكم السلع المعروضة.

**2.2. أهداف التجارة العربية البينية:** يتمثل الهدف الرئيسي للتجارة العربية البينية في تحقيق التكامل العربي، من خلال عدة أهداف فرعية المتمثلة في:

- ✓ جذب الاستثمارات العربية الأجنبية الموجة للتصدير أو المصحوبة بالتكنولوجيا المتقدمة؛
- ✓ إيجاد فرص عمل جديدة و استيعاب القوة العاملة العربية؛

- ✓ تنمية الخدمات المساندة للتجارة والمرتبطة طبيعيا بمستوى معدلات التبادل التجاري مثل خدمات النقل والتخزين والتسويق والترويج؛
- ✓ تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للسلع العربية؛
- ✓ زيادة القيمة المضافة للاقتصاد العربي من الصناعات التحويلية في المنتجات المصنعة الموجهة للتصدير بدلا من تصديرها في صورة مواد خام؛
- ✓ زيادة الإيرادات التصديرية من النقد الحر الذي تشتد إليه الحاجة لتمويل الواردات من سلع وخدمات أساسية تنموية ولخدمة الدين الخارجي ؛
- ✓ التحقق من النتائج المترتبة على صعوبة التصدير للأسواق العالمية و الأخرى بسبب اشتداد المنافسة أو الممارسات النقدية والحنائية المطبقة فيها؛
- ✓ المساعدة في دفع عملية تنويع الهياكل الإنتاجية للدول العربية عن طريق توسيع فرص التصدير تحقيقا للنتائج الاقتصادية المترتبة على الاعتماد الرئيسي على إنتاج وتصدير مجموعة محدودة من السلع الأولية.

**3.2.أسباب ضعف التجارة البينية العربية:** تعود أسباب تدني وضعف التجارة العربية البينية إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية و جغرافيا وغيرها وقد لعبت هذه العوامل دورا مهما في التأثير على حجم التجارة العربية البينية ولا شك أن إزالة هذه العوائق والحد منها سيساهم في تطويرها، ولكن بعض هذه العوائق من الصعب تغيرها بسبب طبيعة الدول العربية وهذا ما يفسر عدم نجاح الجهود المبذولة من طرف الدول العربية من أجل تطوير التجارة العربية ومن أهم الأسباب التي تؤثر سلبا على التجارة البينية العربية ما يلي:

- ✓ إن تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية فبعضها يهيمن عليها القطاع الخاص بينما البعض الأخر يهيمن عليها القطاع العام، مما يجعل آلية التعاون والتعامل بين القطاعين غير منتجة وغير فعالة في مجال زيادة التبادل التجاري وبالإضافة إلى ذلك فإن القرارات الاقتصادية والتجارية لمعظم الدول العربية تتأثر بتوجهات حكوماتها بشكل عام؛ (طراد، 2013، صفحة 55)
- ✓ القدرة التنافسية للمنتجات العربية مقارنة بالمنتجات العالمية ضعيفة نسبيا من حيث السعر والجودة والتكاليف، فالمنتجات الأسيوية أكثر تنافسية من حيث السعر والمنتجات الغربية أكثر تنافسية من حيث النوعية مما ينعكس سلبا على انخفاض التجارة البينية فيما بين الدول العربية؛
- ✓ تخلف الهياكل التسويقية في معظم الدول العربية والتي تتجلى ببدائية الخدمات التسويقية المتاحة وعدم ملائمتها للمواصفات العالمية المطلوبة من حيث الجودة فضلا عن ضعف توافر المعلومات التسويقية وضعف أساليب الدعاية والترويج؛
- ✓ ارتفاع معدلات الحماية والقيود في بعض الدول العربية، بدفع بالمصدرين العرب إلى التصدير إلى أسواق دول آخري تفرض حماية أقل خاصة وأن الدول الصناعية المتقدمة معدلات التعريفة الجمركية فيها منخفضة وبالخصوص على السلع الاستهلاكية؛
- ✓ ضعف البنية التحتية في بعض الدول العربية والتي تعرقل تسهيل انسياب التجارة البينية بينها مثل ضعف شبكة المواصلات وعدم استكمال شبكات النقل البري والنقل بالسكك الحديدية بين الدول العربية خاصة بين دول المشرق ودول

شمال إفريقيا، إلى جانب عدم وجود أسطول نقل بري وجوي عربي ذو كفاءة عالية مما يؤدي ارتفاع تكلفة النقل وبالتالي ينعكس ذلك على سعر الصادرات البينية التي تصبح أغلى نسبيا مقارنة بأسعار سلع تستورد من الدول الصناعية الكبرى؛

- ✓ نقص قابلية التحويل لمعظم العملات العربية مما يطيل إجراءات التحويل الأخرى اللازمة ويعطل سير عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية؛
- ✓ قلة السلع المنتجة والتماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية( أي أنها منافسة لبعضها البعض ) وذلك ناتج عن سياسة الإحلال محل الواردات التي بني على أساسها التصنيع في معظم هذه البلدان بالإضافة إلى تطبيق سياسات حمائية شديدة للصناعات الناشئة والتي أفقدتها الجودة والمواصفات معظمها أنشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات النفطية ومشتقاتها .

**3. واقع التجارة العربية البينية:** سنحاول في هذا المبحث دراسة التجارة البينية للدول العربية من خلال الصادرات والواردات البينية للسلع والخدمات.

حيث يلاحظ نمو واضحا للتجارة العربية البينية خلال السنوات القليلة الماضية وتجاوزت منذ عام2011 حاجز التريليون دولار لتستقر حول حصة تبلغ 4.7 % من التجارة العالمية إلا أن هذا النمو الكمي مرده إلى اعتماد بعض الدول العربية في اقتصادها بصفة كبيرة على مداخيل البترول و الغاز

1.3. **أداء التجارة العربية البينية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، 2018، صفحة 160):** إن من أسباب تحسن أداء التجارة البينية العربية لسنة 2017 هو ارتفاع أسعار النفط العالمية، بينما بقيت حركة التجارة بين الدول العربية متأثرة بالظروف الداخلية التي تشهدها بعض دول المنطقة، ولقد نتج عن تلك التطورات سالفة الذكر ارتفاع قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2017 بنسبة بلغت حوالي 11.6% لتصل نحو 218.6 مليار دولار، مقابل حوالي 195.8 مليار دولار محققة في سنة 2016،.

ويرجع هذا التطور في التجارة العربية البينية إلى زيادة الصادرات البينة للدول العربية بنسبة قدرها 10.5% لتبلغ حوالي 106.5 مليار دولار،مقارنة مع ما هو مسجل في سنة 2016 بقيمة 96.3 مليار دولار.

كما ارتفعت الواردات البينية للدول العربية بنسبة بلغت حوالي 9.4% لتسجل نحو 112.1 مليار دولار خلال سنة 2017، والجدول رقم (9)يوضح ذلك.

**الجدول رقم (9) أداء التجارة البينية العربية (2013-2017) القيمة ( مليار دولار أمريكي)**

| البنود | | متوسطة التجارة العربية البينية** | الصادرات البينية العربية | الواردات البينية العربية |
|---|---|---|---|---|
| (معدل التغير السنوي %) | 2013 | 119.4 | 116.1 | 122.6 |
| | 2014 | 121.5 | 120.1 | 123.0 |
| | 2015 | 110.3 | 105.9 | 114.7 |
| | 2016 | 99.4 | 96.3 | 102.5 |
| | *2017 | 109.3 | 106.5 | 112.1 |
| | 2013 | 7.4 | 3.9 | 10.8 |
| | 2014 | 1.8 | 4.3 | 0.3 |
| | 2015 | 2.-9 | -11.8 | -6.7 |
| | 2016 | -9.9 | -9.1 | -10.7 |
| | *2017 | 9.9 | 10.5 | 9.4 |
| معدل التغير السنوي (%)(2013-2016) | | -5.9 | -6.0 | -4.8 |

(*) بيانات أولية

(**) ( الصادرات البينية + الواردات البينية ) /2

المصدر: الملحق (4/8) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018

أما على مستوى الدول فرادى، فقد زادة قيمة الصادرات البينية للدول العربية خلال سنة 2017 في ثلاثة عشرة دولة بنسب متفاوتة بين 1.1% في فلسطين، ونحو 105.3% مسجلة في العراق، كما ارتفعت الصادرات البينية في كل من كل من البحرين بـ 59.4% والكويت بـ38.0% كما ارتفعت الصادرات في كل من السودان ومصر والسعودية بنسب بلغت نحو29.8% و 20.0% و 19.7% على التوالي،كما سجلت كل من لبنان والإمارات، وموريطانيا، وعمان وتونس وجيبوتي ارتفاعا في صادراتها البينية بمعدلات تباينت بين 1.6% و 7.6% خلال سنة 2017.

هذا في حين تراجعت الصادرات البينية في ثماني دول عربية بنسب تفاوتت بين نحو 3.1%في الأردن و 58.3% في قطر خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 .

أما بالنسبة للواردات البينية العربية فقد ارتفعت في ارعة عشرة دولة عربية خلال سنة 2017 بنسب تفاوتت بين 0.7% في عمان ،و 68.1% في العراق .

بينما انخفضت الواردات البينية في سبع دول عربية بمعدلات تباينت بين نحو 3.0% بالمغرب و 58.2% في قطر والجدول رقم (10) و الشكل (2) يوضحان ذلك.

**الجدول رقم (10) نسب تغير التجارة البينية العربية لسنة 2017**

| الدولة | نسب الصادرات البينية | نسب الواردات البينية |
|---|---|---|
| العرق | 100 | 68.1 |
| البحرين | 59.4 | 33.6 |
| الكويت | 38.0 | 9.4 |
| السودان | 29.8 | 22.5 |
| مصر | 20.0 | 3.0 |
| السعودية | 19.7 | 6.6 |
| مجموع الدول العربية | 9.3 | 10.2 |
| لبنان | 7.6 | -12.0 |
| الإمارات | 7.6 | 20.3 |
| موريتانيا | 7.1 | -43.9 |
| عمان | 4.9 | 0.7 |
| تونس | 3.5 | 2.2 |
| جيبوتي | 1.6 | 13.5 |
| فلسطين | 1.1 | 1.1 |
| القمر | -5.4 | 4.7 |
| الجزائر | -10.6 | -8.6 |
| الأردن | -12.8 | 9.4 |
| المغرب | -13.4 | -3.0 |
| الصومال | -15.3 | -10.0 |
| ليبيا | -16.1 | 24.3 |
| اليمن | -32.3 | -14.9 |
| قطر | -58.3 | -58.2 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018.

**الشكل رقم :(2) نسب تغير التجارة العربية البينية لسنة 2017***

(*) بيانات أولية

المصدر:الملحق (4/8) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018

### 2.3. مدى مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية

شهدت نسبة مساهمة الصادرات البينية العربية في إجمالي الصادرات العربية لسنة 2017 انخفاظ طفيفا، حيث كانت حوالي 11.1% مقارنة مع مستوى 12.3% مخققة خلال سنة 2016 ويرجع ذلك لارتفاع قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة أقل من نسبة الزيادة التي شهدتها قيمة الصادرات الاجمالية العربية، في حين يلاحظ زيادة في نصيب الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية لتبلغ النسبة حوالي 13.9% خلال سنة 2017 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، 2018، صفحة 161)، وجاء ذلك كمحصلة لتراجع الصادرات الإجمالية العربية وارتفاع الواردات البينية العربية بمعدل أكبر من معدل نمو الواردات الإجمالية العربية.

وبخصوص الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية السلعية للدول العربية فرادى، فقد حققت الصادرات البينية لاثنتي عشرة دولة عربية نسب مساهمة في الصادرات الإجمالية لتلك الدول فاقت متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والبالغ حوالي 11.1% خلال سنة 2017 وقد حققت الصومال أكبر نسبة مساهمة بلغت حوالي 76.4 %، في حين سجلت القمر أقل نسبة مساهمة بلغت حوالي11.3 %، كذلك تعتبر صادرات كل من السودان ولبنان والأردن ومصر من أكثر الدول تكاملا مع التجارة البينية العربية، جاء ذلك على الرغم من تراجع نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات في كل من السودان والأردن خلال سنة 2017 لتصل الى نحو 68.9 % و 41.7 % على التوالي خلال سنة2017 هذا، في حين حققت كل من لبنان ومصر زيادة في نسبة مساهمة صادراتهما البينية العربية إلى إجمالي صادراتهما لتسجل حوالي49.1 % و 36.4 % على الترتيب خلال سنة 2017، أما حصة الصادرات البينية للسعودية في إجمالي صادراتها، فقد تراجعت لتسجل حوالي 17.1 % خلال سنة 2017 مقارنة مع حوالي 17.3 % محققة خلال سنة 2016، شهدت الصادرات البينية لكل من الإمارات وتونس والجزائر والعراق وفلسطين وقطر والكويت والمغرب وموريتانيا تحقيق حصص منخفضة من إجمالي صادراتها، لذلك فإنها تعتبر أقل تكاملا مع التجارة البينية العربية،و الجدول و الشكل التاليين يوضحان ذلك .

**الجدول (11) مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية(2013-2017)**

(نسبة مئوية)

| البنود \ السنوات | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية | 8.8 | 9.6 | 12.4 | 12.3 | 11.1 |
| نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية | 14.0 | 13.5 | 13.5 | 12.9 | 13.9 |

المصدر: الملحق(5/8) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018،ص:162.

**الشكل رقم(3) حصة الصادرات والواردات البينية من التجارة الخارجية ألإجمالية للدول العربية الفترة 2013-2017**

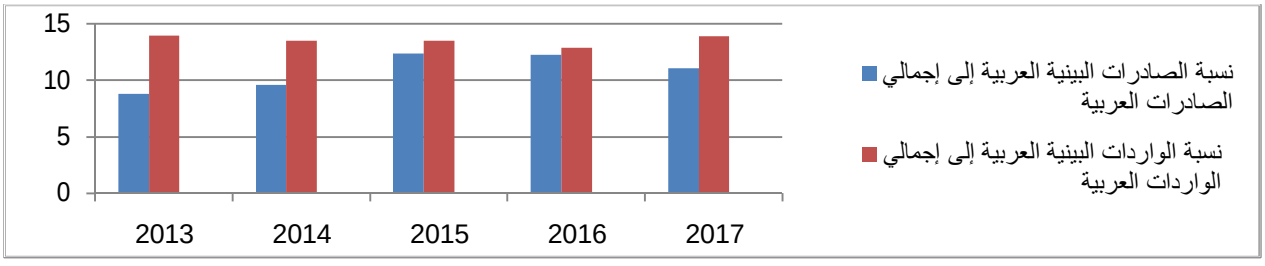


**المصدر:** من إعداد الطالب وفقا للجدول رقم (11)

على صعيد نسبة مساهمة الواردات البينية في الواردات الإجمالية على مستوى الدول فرادى، حققت الصادرات العربية البينية نصيب ملموس في واردات ثلاثة عشرة دولة عربية خلال سنة 2017، حيث فاقت نسبتها متوسط نسبة مساهمة الواردات العربية في الواردات الإجمالية لتلك الدول التي تبلغ .13.9 %وتباينت تلك الحصص بين مستوى 14.6 % في اليمن ومستوى 75.4 % في جيبوتي .وسجلت كل من الإمارات وتونس والجزائر والسعودية وفلسطين وقطر ولبنان والمغرب حصص أقل من متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة.هذا

ويستحوذ النفط الخام على حصة ملموسة في إجمالي الواردات البينية للدول التي تستورد نسبة كبيرة من وارداتها السلعية من الدول العربية .فقد بلغ نصيب الواردات البينية من النفط الخام لكل من مصر والمغرب ولبنان والأردن، حوالي % 24.6و 24.3 %و 24.2 %و 21.7 %على الترتيب من قيمة وارداتها البينية في سنة 2017، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، 2018، صفحة 162)و الجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (12) : حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات العربية البينية لبعض الدول العربية(2017)**

| الدول | واردات النفط الخام البينية (مليون دولار أمريكي) | إجمالي الواردات البينية (مليون دولار أمريكي) | النسبة المئوية من إجمالي الواردات البينية**(%)** |
|---|---|---|---|
| الأردن | 1,063 | 4,897 | 21.7 |
| لبنان | 555.1 | 2,294 | 24.2 |
| مصر | 2,422 | 9,830 | 24.6 |
| المغرب | 695 | 2,855 | 24.3 |

**المصدر :** الملاحق (4/8) و(8/9) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018،ص:162

### 3.3. تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية

**أولا: هيكل الصادرات البينية :** (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، 2018، صفحة 109)

تشير البيانات المتوفرة والمجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات البينية في سنة 2017 إلى ارتفاع حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى والمصنوعات، في المقابل تراجعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية، فقد أدى التحسن الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال سنة 2017 إلى زيادة حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في إجمالي الصادرات البينية إلى حوالي 16.1٪ ، مقارنة بـ 15.9٪ في عام 2016.أما بالنسبة لمجموعة المصنوعات فقد سجلت أعلى نسبة مساهمة في الصادرات البينية، حيث بلغت حوالي 60.2% خلال سنة 2017 مقابل حصة قدرها 59.6%محققة خلال السنة السابق.

في حين انخفضت حصة المنتجات الزراعية في إجمالي الصادرات البينية من 19.8٪ في عام 2016 إلى حوالي 19.6٪ في عام 2017 لمجموعات المنتجات الفرعية التي تتكون منها المنتجات المصنعة ،فقد ارتفعت حصة المجموعة للصناعات الرئيسية في الصادرات البينية في عام 2017 وبلغت حوالي 18.1٪ مقارنة بـ 17.9٪ خلال العام السابق، في الوقت نفسه انخفضت حصة الكيماويات والآلات ومعدات النقل في الصادرات البينية العربية في عام 2017.

**ثانيا: هيكل الواردات البينية** (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، 2018، صفحة 110): أما فيما يتعلق بهيكل الواردات البينية ، فمن المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية مضاف إليها قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية .إلا أنه عمليا توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن أن نلخص هذه المعطيات في الجدول والشكل التاليين:

**الجدول رقم(13) هيكل الصادرات والواردات البينية العربية لسنة 2017**

| البند السلعي | الصادرات البينية (%) | الواردات البينية (%) |
|---|---|---|
| الوقود المعدني والمعادن الأخرى | %16.1 | %25.3 |
| السلع الزراعية | %19.6 | %20.8 |
| مصنوعات أخرى | %13.8 | %8.0 |
| المواد الكيماوية | %17.9 | %12.1 |
| مصنوعات أساسية | %18.1 | %17.7 |
| الآلات و معدات النقل | %10.4 | %10.1 |
| سلع غير مصنفة | %4.3 | %8.0 |
| المجموع | %100 | %100 |

**المصدر :من إعداد الطالب باستخدام بيانات التقرير العربي الاقتصادي الموحد لسنة 2018**

**الشكل(3) :الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية لسنة 2017**

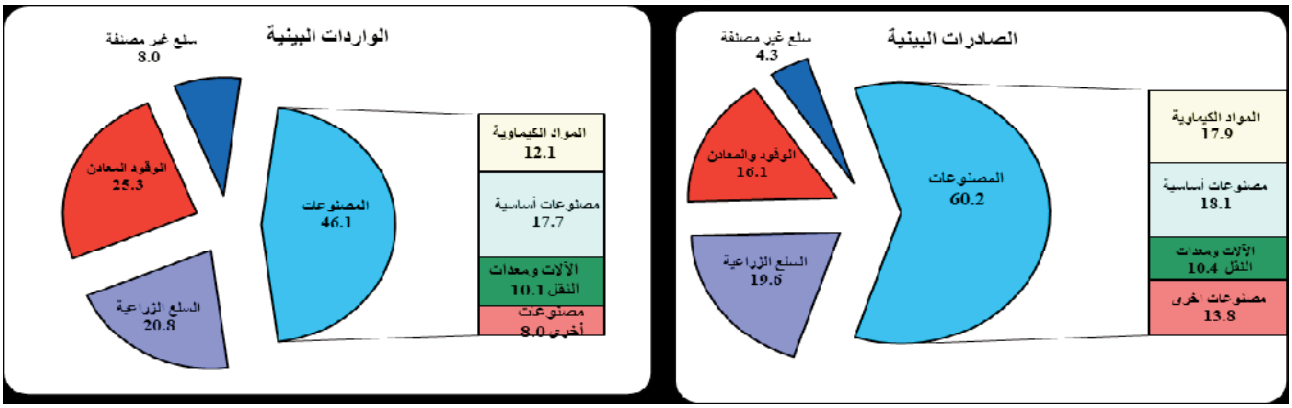


**المصدر :** الملحق(8/8) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018،ص:163

## 4. التجارة العربية البينية المعوقات وسبل تنميتها

من يتأمل واقع حركة التجارة البينية العربية يكتشف أنها لا تتعدى في أحسن الأحوال 10٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية مما يثير تساؤلا منطقيا حول أسباب ضعف التجارة العربية البينية، على الرغم من الموارد الطبيعية المتاحة. هذا. أمتنا العربية العظيمة، ومالية، وموارد بشرية هائلة، أضف إلى ذلك الوحدة الجغرافية المترابطة والمركز الاستراتيجي الذي يربط بين الشرق والغرب، كل هذه المقومات يمكن أن تجعل من الوطن العربي قوة اقتصادية كبيرة تلعب دورا مهما في الاقتصاد العالمي.

**1.4. معوقات تنمية التجارة العربية البينية:** إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المطلب هو:ما هي أهم المعوقات التي كانت سبب في ضعف التجارة العربية البينية؟ وللإجابة على هذا السؤال يمكن القول أن أسباب تدني وضعف التجارة العربية البينية يعود إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية وجغرافية وغيرها وقد لعبت هذه العوامل دورا مهما في التأثير على

حجم التجارة العربية البينية، ولا شك أن إزاله هذه العوائق والحد منها سيساهم مساهمة كبيرة في تطويرها، ولكن بعض هذه العوائق من الصعب تغيرها بسبب طبيعة الدول العربية وهذا ما يفسر عدم نجاح الجهود المبذولة من طرف الدول العربية من أجل تطوير التجارة العربية، ولعلى من أهم المعوقات التي تؤثر سلبا على التجارة البينية العربية ما يلي:

**أولا: المعوقات السياسية:** إن تحالف الدول العربية فرادى مع معسكرات متضادة في العالم، وتبنت معها علاقات قوية بما انعكس ذلك على علاقات الدول العربية مع بعضها البعض، وهذا بدوره أدى إلى ضعف العلاقات العربية التجارية والاقتصادية، يمكن أن نلخص الآثار السياسية على التجارة العربية والبينية في النقاط التالية: (حميداتو و عبابة، 2016، الصفحات 244-245)

- ✓ تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية فبعضها يهمن عليها النظام الخاص بينما البعض الأخر يهيمن فيها القطاع العام مما يجعل آلية التعاون والتعامل بين القطاعين غير منتجة وغير فعالة في مجال زيادة التبادل التجاري وبالإضافة إلى ذلك فإن القرارات الاقتصادية والتجارية لمعظم الدول العربية تتأثر بتوجهات حكوماتها بشكل عام.
- ✓ ارتباط الدول العربية سياسيا مع باقي دول العالم بروابط تحالف سياسي،و اتفاقيات اقتصادية وتجارية ومشاريع مشتركة إلى جانب تلقيها للمساعدات والمنح والقروض مع دول مختلفة ،جعل العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول العالم أقوى من نظيرتها مع الدول العربية؛
- ✓ تميز معظم الدول العربية بصغر اقتصادها، وتحكم فئة قليلة من قبل القطاع الخاص بجزء كبير من الفعاليات الاقتصادية فيها ،و هذا الأمر قد ثبط من عزيمة تطور التجارة والتبادل التجاري بين الدول العربية؛
- ✓ مازالت الدول العربية تعاني من الكثير من الصعوبات والقيود من حيث حركة الأفراد ورؤوس الأموال،فليس من السهل الحصول على تأشيرات إقامة أو تحويل الأموال في معظم الدول العربية.

**ثانيا:** المعوقات الاقتصادية: (قليصي، 2020): ويمكن تفصيلها كالآتي:

- ✓ **القيود غير الجمركية:** تمثل هذه القيود معوق حقيقي يفوق في تأثيره المعوقات الأخرى ومن هذه القيود:
  - **القيود الإدارية:** وهي تلك المتعلقة بإعادة التقييم الجمركي وكثرة الوثائق الغير ضرورية والتي ترافق البضاعة. وتتطلب إزالة مثل هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التقييم من خلال تطبيق القواعد التي وردت في منظمة التجارة العالمية بهذا الخصوص، ومن القيود الإدارية أيضا مدة العبور .
  - **القيود الفنية:** وهي المتعلقة مثلا باختلاف موصفات المنتج الواحد بين الدول، وتضارب الاجتهادات في تطبيقها، طول الوقت اللازم لإصدار شهادة المنشأ وتصديقها، كما تقوم بعض الدول العربية بتغيير مواصفات المنتج دون إشعار مسبق للدول الأخرى.

**ثالثا: مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية:**

إن فرض رسوم وضرائب ذات أثر جمركي على البضائع العربية المستوردة من الدول العربية من شأنه أن يقوض أثر تخفيض الرسوم الجمركية، وتعتبر الضرائب والرسوم الإضافية من المعيقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنها رسوم الطوابع ورسوم التصديق على المستندات، ورسوم إحصاء وخدمات جمارك، بالإضافة إلى رسوم لها مصلحة عامه كرسوم البيطرة ورسوم المرور على الطرق، وهذه كلها رسوم وضرائب تزيد من تكلفة البضائع.

**رابعا : قواعد المنشأ / قواعد المنشأ التفصيلية:**

إن قواعد المنشأ التفصيلية الخاصة بالمنتجات العربية هي إحدى أسس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي يمكن أن تمنع تسرب البضائع الأجنبية إلى الدول العربية التي تستفيد من المميزات التي تتيحها المنطقة للمنتجات العربية كما وأنها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي بين الدول العربية المستفيدة من قاعدة المنشأ العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن قواعد المنشأ العربية المشتركة لغرض تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التجارة بين الدول العربية تحدد نسبة (40٪) من القيمة المضافة للسلع العربية.

إن التباطؤ وعدم الاتفاق على قواعد المنشأ سوف يترك انعكاسات ذات أثر سلبي، حيث أن الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التجارية التي تمارسها الدول في إطار تشجيع الاستثمارات البينية والعمل على توظيفها في خدمة التكامل الاقتصادي المطلوب.

- ✓ **النقل البري:** يشكل النقل البري أحد أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق التجارة العربية البينية ، لأننا لا نملك طرقا أو شبكات نقل بري حتى الآن تربط المغرب العربي بالمشرق العربي ، و باختصار فإن عدم وجود نقل منتظم بين المغرب والمشرق وبأسعار تنافسية يجعل التجارة بين فرعي المنطقة العربية ضعيفة للغاية، كما أن هناك صعوبات على الحدود بين الدول العربية ومدتها، فهي من أكثر المعوقات أمام تحرير التجارة العربية البينية، ولذلك نحتاج إلى إعادة صياغة اتفاقية تنظيم النقل البري (الترانزيت) بين الدول العربية أو العمل على تطويرها للصالح الخدمة العامة.
- ✓ **نقص المعلومات اللازمة للتجارة العربية البينية:** ويعاني القطاع الخاص من نقص في المعلومات الرسمية عن التسهيلات التجارية وأهمها التسهيلات الجمركية والنقل والعبور والنظام المصرفي والتأمين والخدمات الاستشارية، كما تفتقر المعلومات عن الأسواق العربية، والمنتجات المختلفة وأنماط الاستهلاك، والمواصفات والمعايير والجودة والنوعية.

**2.4. دوافع و فرص تطوير التجارة العربية البينية**

هناك عدة ظروف تفرض على الدول العربية ضرورة العمل على رفع مستوى التجارة البينية عن ما هو عليه،فهي تتميز بالضآلة في حجمها وبطء نموها مقارنة بنمو إجمالي التجارة العربية حتى وإن كانت هذه الأخيرة نسبتها قليلة من إجمالي التجارة العالمية، وتتوفر لأجل ذلك فرص عديدة سوف تساعدها على ذلك.

**أولا: دوافع تطوير التجارة العربية البينية**

- ✓ **الدوافع الداخلية:** فهي التي تحدث على المستوى الداخلي ويمكن ذكرها على النحو التالي:

- زيادة الوعي العربي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية، ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية قوية تنتج لأسواق الوطني العربي، وبهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات؛
- مشكلة الأمن الغذائي التي أصبحت من القضايا العربية المعاصرة وأشدها إلحاحا على طلب المزيد من الجهد الفعال بين الدول العربية فهذا المشكل لم يعد قاصرا على بعض الدول العربية وإنما أصبح قاسما مشتركا بينها ومن هنا يستوجب على الدول العربية وفي أسرع وقت ممكن ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي والذي تحتاج بدوره إلى وضع استراتيجية تنموية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة معا باعتبارهما يمثلان جزءا من التنمية الشاملة؛
- الضغوط السكانية :حيث يقدر للدول العربية أن يصل تعدادها السكاني إلى نحو 395 ، وهذا بمعدل نمو سنوي يفوق 6.2%؛

- تحقيق مؤشرات ايجابية في كل من القطاعات التالية :الصناعة، الزراعة، التجارة، السباحة، الأمر الذي يدعو إلى بناء قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى؛
- يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية، وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب والدول واسعة المساحة مثل السعودية وليبيا والدول الأخرى مالكة فوائض رأس المال مثل دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية ستخلق تكامل متميزا بين أسواق العمل وأسواق السلع وأسواق رأس المال؛
- التخلص من عبء المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية من ج ا رء سياسات النمو المتبعة والبالغة 162,3مليار دولار سنة 2009 وكذلك خدمة هذه الديون والبالغ 14,6 مليار دولار سنة2009، في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الموارد المالية الدولية، وبالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية وكذلك توفير التمويل البيني لتغطية استيراد حاجيات الدول العربية من السلع الأساسية والاستثمارية

✓ **الدوافع الخارجية:** وهي الأسباب الخارجية التي أفرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

- **واقع النظام الدولي الجديد**: يشير النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى مجموعة من القواعد والاتفاقيات التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية للتحكم في قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين مختلف البلدان، ومن أسباب إنشاء اقتصاد عالمي جديد هي المشاكل الحالية والفوضى النقدية الخطيرة التي أدت إلى ارتفاع التضخم وعدم تنظيم الأسواق المادية، وعدم تنظيم أسواق المواد الأولية ( أسواق الطاقة – النفط ) وانعكاسها على التنمية، وبحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم الخارجي سيكون تأثيرها على واقع هذا النظام مهما جدا؛
- **بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية**: لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمي، والتي أخذت صورا وأشكالا متعددة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية ولذلك فإن المنطقة العربية تسير وفق تشكيل تكتل اقتصادي عربي يضاهي التكتلات الدولية الكبرى، ولعل بحكم موقعها فباعتبارها الشريك التجاري الأول معه؛
- **توسيع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات**: إن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه نحو السيطرة والمزيد من التوسع والانتشار إلى قارات العالم أجمع وهنا يكفي القول أن الناتج الإجمالي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم وضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة، وهكذا نجد أن هذه الشركات تعبر عن توجهات عميقة للتطور الرأسمالي الحديث نحو توحيد التجارة العالمية من خلال الإزالة الدائمة للقيود الجمركية و القيود الكمية ، وكذا توحيد سوق المال والائتمان الدولي وأسواق التكنولوجيا الدولية، وفي ظل سيطرة هذه الشركات لم يبق أمام الدول العربية خيار في التفكير سوى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لمواجهة مخاطر هذه الشركات المتسللة إليها، أو وضع استراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات للاستفادة من تكنولوجيا عملها المتقدمة، وكذلك الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية العربية المحلية البينية؛
- **القوانين الجائرة للمنظمات الدولية المهيمنة على التجارة الدولية:** تسعى المنظمات الدولية كمنظمة وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك من خلال قوانينهم وأنظمتهم GATT التجارة العالمية ومن قبلها الجائرة إلى الهيمنة على مقاليد التجارة الدولية وذلك بإل ا زم الدول النامية ومنها العربية للقبول بشروطها التميزية، بحيث أنه لا وجود لمؤشرات إيجابية تدل على أن هذه القيود ستخفف من القيود الحمائية فيها مميزات نسبية مرتفعة، ومن هنا استوجب على الدول

النامية عموما والعربية خصوصا مواجهتها والتجنيد لها وذلك من خلال الرفع من مستوى التبادل البيني وهذا من أجل إتمام مسيرة التكامل الاقتصادي العربي؛

- **الأزمات العالمية الحادة**: يكاد يختنق العالم الرأسمالي تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والمالية التي تستمر لعدة سنوات ولا تلوح في الأفق بوادر انفراج مشجعة طويلة المدى على المستوى العالمي، ما أعطى الرأسمالية أبعاد المدمرة تضخمت مع مرور الزمن حتى صارت خطرا حقيقيا على مستقبل الإنسانية جمعاء، وفي ظل ذلك تعرضت الاقتصاديات العالمية لأزمات اقتصادية ومالية حادة في القرن العشرين والحادي والعشرين أهمها أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات وأزمة انهيار بريتون وودز والأزمة الأسيوية ومؤخرا الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي تعرف بأزمة الرهن العقاري، وقد شملت هذه الأزمات العديد من الأسواق المالية، حيث تأثرت بها اقتصاديات الدول العربية كثي ا ر، ذلك لأنها ساهمت في انخفاض أسعار النفط والذي كانت له نتائج وخيمة على الموازين الاقتصادية الكلية في كثير من الدول العربية المصدرة للبترول، الأمر الذي يتطلب البحث في توزيع مصادر الدخل للدول العربية من خلال تكثيف العمل العربي البيني.

**ثانيا: فرص تطوير التجارة العربية البينية**

تتوفر أمام التجارة العربية البينية فرص تدعم و تساعد على رفع مستواها عما هو عليه،وتحسن في أدائها و نذكر منها: (فرج، 2008، الصفحات 80-82)

- زيادة مشاركة القطاع الخاص العربي في النشاط الاقتصادي للدول العربية،حيث أن القطاع الخاص العربي فيما سبق عانى التهميش والإقصاء، وكان يقوم بنشاطات اقتصادية بسيطة في الكثير من الدول العربية ،حيث أن أغلب النشاطات الاقتصادية من صناعة وزراعة و تجارة وخدمات كانت تقوم بها الدولة، ونتيجة لتطبيق اغلب الدولة العربية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، تضاءلت مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي، وأصبح للقطاع الخاص يدا فيه، وفسح المجال له للمشاركة في جميع الأنشطة الإنتاجية والخدمية والتجارية،مما زاد من المنافسة وتحسين الأداء ونمط توزيع المواد ورفع الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية، كما عمل ذلك على زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وكل ذلك سوف ينتج عنه زيادة في إنتاج السلع والخدمات في الدول العربية، مما يؤدي إلى تنمية التجارة العربية البينية.
- نجاح الاتفاقيات الثنائية ومناطق التجارة الحرة بين البلدان المجاورة، لأن التجارة العربية البينية تتميز بظاهرة التركيز الجغرافي على شريك أو شريكين، ويكون التبادل التجاري كبير خاصة بين البلدان المتجاورة، وهنا يمكن القول بأن الاتفاقيات الثنائية التي تتم بين البلدان العربية وكذا إقامة مناطق التجارة الحرة بينهما، تعمل على زيادة التبادل التجاري وتطوير أساليب التعاون بين هذه البلدان لتشمل فيما بعد جميع الأطراف.
- زيادة درجة انفتاح اقتصاديات الدول العربية على العالم الخارجي،و توقيعها لعدة اتفاقيات مع أطراف غير عربية كاتفاقية الشراكة الأورمتوسطية وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية،حتى وإن كانت لهذه الاتفاقيات بعض الآثار السلبية على اقتصاديات الدول العربية، فبإمكانها أن تجعل هذه الاتفاقيات لخدمة مصالحها، حيث أن هذه الاتفاقيات تشترط المزيد من تحرير التجارة، وتطبيق نظم ومعايير متفق عليها دوليا، وقدرا من الالتزام بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي فمن ناحية يزيد التزامها بهذا الشروط في تسهيل إقامتها لمنطقة التجارة الحرة العربية نظرا لتحريرها للتجارة، ومن ناحية أخرى تدفع هذه الاتفاقيات بالدول العربية إلى تسريع إقامة تكاملها الاقتصادي لتفادي الآثار السلبية لتلك الاتفاقيات، وفي الأخير يعمل كل ذلك لصالح تنمية التجارة البينية.

- سهولة تمويل التجارة العربية في الوقت الحالي، نظرا لتوفر مؤسسات التمويل من مصارف ومؤسسات مالية، وتطورها بدرجة لا بأس بها في بعض الدول العربية، إلى جانب ما تستفيد منه التجارة العربية من خطوط ائتمان لتمويلها في إطار برنامج تمويل التجارة العربية الذي أقر في سنة1988، ويهدف بالدرجة الأولى إلى تنمية التجارة البينية بما يعزز القدرة التنافسية للمصر العربي، كما أصبح البرنامج يقوم بالترويج للتجارة العربية من خلال تنظيم لقاءات المصدرين والمستوردين العرب والعاملين في قطاعات محدد وواعدة ويتم البحث بينهم عن إمكانية التبادل التجاري والاستثمار بين شركاتهم بالإضافة إلى دراسة إمكانية إنشاء تعاون تجاري إقليمي متواصل
- زيادة التقدم التكنولوجي وظهور التجارة الالكترونية، التي تعمل بها الكثير من الدول العربية حتى وإن كانت متفاوتة في درجة تطورها ما بين الدول العربية، إلا أنها تعد فرصة أمام تنمية التجارة البينية نظرا للعوائق التي بالإمكان تجاوزها خاصة القيود الإدارية، ويستلزم هذا التنسيق ما بين الدول العربية عدة أمور تخص التجارة الالكترونية، وللإشارة تعد الإمارات ومصر و الأردن ولبنان من أكثر الدول العربية تطورا في مجال المبادلات التجارية الالكترونية.

وأمام توافر هذه الفرص الخاصة بتنمية التجارة البينية العربية،وحاجة الدول العربية إلى ذلك خاصة في الوقت الراهن،ما عليها إلا أن تعمل جاهدة لإذلال العوائق والصعوبات التي تواجه تجارتها البينية.

## 3.4. سبل تنمية التجارة العربية البينية

اتسمت العقود الماضية بظهور التكتلات الدولية والإقليمية ، واستطاعت هذه الاقتصاديات تعزيز علاقاتها لخدمة شعوبها وتطوير اقتصادياتها بشكل كبير قبل الدخول في الحروب الاقتصادية التي تطل من بعيد متجلية بين الولايات المتحدة والصين.

في ظل هذه الظروف الاقتصادية العالمية،تحتاج الدول العربية اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع بعضها البعض ، لاسيما في مجال تعزيز التبادلات الاقتصادية البينية،التي لا تزال دون مستوى الطموح ،هذا نتيجة لضعف التركيبة السلعية التي تتميز بالتشابه، حيث أن معظم الدول العربية تشترك في ميزة أن صادراتها الطبيعية من النفط ومشتقاته تشكل جزءا كبيرا من دخلها القومي وأن أي تقلبات في أسعار النفط العالمية لها تأثير سلبي على اقتصادياتها، وبرغم التحديات الكثيرة يمكننا الاستفادة من تجارب البلدان التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي كالدول الأوربية، وأخذ العبر من البلدان التي فشلت في تحقيق أي تكامل فيما بينها والتي أصبحت عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية والسياسية.

**أولا: تشجيع الاستثمارات و حركة رؤوس الأموال العربية (عبدالحميد، 2003، الصفحات 126-127)**

إن تشجيع الاستثمار لا يتأتى إلا بتهيئة المناخ الملائم لنمو الاستثمارات وتعظيم دور القطاع الخاص في هذا المجال، حي إن الواقع يشير إلى أن نسبة الاستثمارات العربية البينية ضعيفة بشكل واضح،حيث بلغت خلال الفترة 1980-1990 4 بالمائة في المتوسط من إجمالي الاستثمارات العربية المستثمرة في الخارج والبالغة 670 مليار تقريبا، بالرغم من إقرار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في سنة 1980 والتي صدقت عليها حتى الآن 18 دولة عربية وتشرف عليها الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار، ورغم أن تلك جاءت بضمانات واسعة ونصت على مزايا إضافية للاستثمار العربي وتساندها المنظمة العربية لضمان الاستثمار التي أنشأت سنة 1975،وتجدر الإشارة إلى أن تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية لكي يجذب المزيد من الاستثمارات العربية، لا يقف فقط عند وضع تشريعات الاستثمار و الإطار المؤسسي، بل يحتاج إلى مزيد من العمل على معالجة جوانب أخرى كثيرة، أهمها إزالة التشوهات في هيكل الأسعار سوى للسلعة والخدمات أو عناصر الإنتاج أو

أسعار الصرف، من خلال إحداث المزيد من الإصلاحات النقدية والسعرية والهيكلية، ووضع السياسات الاقتصادية الأكثر كفاءة لخلق الحوافز وفرص الاستثمار المحفزة للمستثمر العربي، ناهيك عن باقي الجوانب الأخرى المكونة لمناخ الاستثمار.

ويرتبط بذلك تطوير الجهاز المصرفي العربي وتسهيل انتقال الخدمات المالية بين الدول العربية ليشارك في تجميع المدخرات العربية وزيادة الاستثمار العربي بالمشاركة المباشرة في رؤوس أموال المشروعات العربية.

بالإضافة إلى دعم عملية بناء سوق نقدي عربي متطور ومتكامل، ويستحسن أن تصل إلى مرحلة سوق النقد العربي المشترك من أجل المساعدة في تسريع التحولات اللازمة وزيادة الاستثمار في المزيد من المشاريع العربية المشتركة.

**ثانيا: تشجيع إقامة المشروعات العربية المشتركة**

تعتبر المشاريع العربية المشتركة من نقاط الانطلاق المهمة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وذلك بالرغم من كل ما يواجهه من العقبات والمعوقات، ويمكن تجاوز ذلك من خلال إنشاء هيئة عربية واحدة تساعد في الإشراف على إنشاء وتطوير هذه المشاريع والإشراف على عملها وخلق نظام عربي متقدم لتشجيع وحماية الاستثمارات العربية، بما في ذلك توفير المناخ الاستثماري الأمثل وإنشاء سوق مالية عربية موحدة ومؤسسات ضمان الاستثمارات وتسوية النزاعات الناجمة عنها وهذا يخلق سوقا نشطا للتجارة والاستثمار المربحين، مما يساعد بلا شك على دعم إنشاء مشاريع عربية مشتركة. ولإقامة هذه المشروعات المشتركة التي تعقد عليها الشعوب العربية آمالا كبيرة نورد بعض المقترحات التي من شأنها أن تشجع على إنجاحها: (الجوزي، 2008، صفحة 40)

- ✓ تطوير آلية اتخاذ القرار واعتماد البرامج المشتركة والتنسيق فيما بينها، وإدماج مؤسسات العمل المدني في العمل الاقتصادي العربي المشترك، ومشاركتها في بلورة القرارات التي يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك؛
- ✓ تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد العربي؛
- ✓ البحث على المصالح المشتركة وتعظيمها؛
- ✓ تبنى برامج واقعية على أسس فنية واقتصادية، وإن كانت بسيطة فإنها قابلة للتطبيق، ومهما كانت صغيرة فإنها تؤدي إلى المراد في الأجل الطويل؛
- ✓ قابلية القرارات التي يتم تبنها من قبل مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك للتنفيذ،و أن تكون مصحوبة ببرامج تنفيذية تتضمن وبشكل واضح آلية التنفيذ والمتابعة والتمويل والالتزامات المالية المترتبة على الدول المشاركة ومصادر التمويل؛
- ✓ يجب أن تكون المشروعات الصناعية العربية المشتركة مبنية على الثقة والمصلحة المتبادلة بين الأطراف الأخرى،و هذا يستوجب أن تكون أهداف الأطراف المشاركة في المشروع واضحة ومحددة منذ البداية؛
- ✓ إزالة ما يعترض المشروعات العربية المشتركة من معوقات تمويلية أو تسويقية، ومعاملة منتجاتها وخدماتها كمثيلاتها الوطنية، حرصا على إنجاح المشروعات القائمة والاستفادة من طاقاتها الإنتاجية كاملة؛
- ✓ تقديم الدول المضيفة تسهيلات للشركات العربية المشتركة،كأن تقدم الأرض اللازمة لإنشاء المشاريع المشتركة مجانا أو بأسعار رمزية، أو عن طريق تقديم المعلومات الرقمية الضرورية لبلورة المشروعات، أو عن طريق تقديم جميع التسهيلات والإعفاءات والدعم التي تقدم للمشروعات القطرية؛

- ✓ اعتماد نظام خاص للمشاريع المشتركة لجهة الرسوم والضرائب والعمالة، وتحويل رؤوس الأموال، وتوزيع الأرباح بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين الشركة والدول المضيفة، وبينها وبين الدولة الثانية المشاركة، وتجنب تنظيم هذه المشاريع وفقا لآلية اجتهادات الجهات المسئولة في البلد المضيف بمفردها.

**ثالثا: تنمية التبادل التجاري العربي**

تعتبر التجارة العربية البينية ذات أهمية كبيرة ليس فقط لتعزيز التعاون الاقتصادي بينها، ولكن أيضا لتعزيز وتعميق التنمية الاقتصادية من خلال سوق واسعة يمكنها توفير الفرص لمشاريع التنمية المشتركة في مختلف القطاعات والتحرير التجاري هو النهج الواقعي والعملي لتعزيز عملية التبادل وللقطاع الخاص فيها دورا كبيرا، خاصة وأن قطاع التجارة هو القطاع الاقتصادي الأكثر نشاطا واتساعا والرافعة الأساسية للتنمية والتطوير، والواقع الحالي يتطلب مزيدا من الخطوات التي تدعم التحرير التجاري وتستكمل عناصر التبادل التجاري لترتكز على قواعد إنتاجية حديثة وقادرة على المنافسة، وهناك حاجة أساسية إلى تركيز العمل باتجاهين

أولهما استكمال تحرير التجارة العربية البينية بشكل كامل، وثانيهما تعزيز الإنتاج العربي بتوسيع وتنويع القواعد الإنتاجية لرفع القدرات التصديرية بينيا وإلى الخارج، والتجارة العربية بحجمها الحالي لا تتناسب مع حجم العراقيل الموضوعة أمامها، فيما هناك معوقات بنيوية لا بد من النظر في معالجتها لتحويل المجتمع العربي إلى مجتمع إنتاجي يعزز الكيان الاقتصادي العربي وينميه.

ولذلك فإنه من غير المعقول أن تستمر العراقيل والعقبات التي توضع أمام حرية انسياب التجارة العربية البينية التي ما تزال تخضع إلي المزاجية حينا، وتتحكم فيها العرقلة في أحيان أخرى كثيرة، فيما الإجراءات ما تزال توضع للعرقلة وليس للتسهيل ومن غير المنطقي أن لا تبقى الحدود مفتوحة أمام تدفق البضائع طوال أيام الأسبوع، وهناك وسائل وتجهيزات حديثة للمعاينة والتفتيش يجب اعتمادها بدلا من الوسائل البدائية ومن المهم أن تتم مجمل العمليات بسرعة من دون تأخير، بعيدا عن التقلبات العابرة في العلاقات، فالتجارة المشتركة تصديرا واستيرادا هي لمصلحة جميع الدول العربية من دون استثناء وتمس مختلف الاهتمامات المعيشية للمواطن العربي، لأنها تتضمن احتياجاته الاستهلاكية، وبسبب انعكاساتها الديناميكية في مجال تحقيق مزيد من فرص الاستثمار والعمل. (الأسرج، 2005، الصفحات 46-47)

**5. الخاتمة:**

تتبوأ الاقتصاديات العربية مكانة ضعيفة في الاقتصاد العالمي نظرا لضعف الوزن النسبي لتجارتها الخارجية من حجم التجارة العالمية، إضافة إلى محدودية قاعدة منتجاتها، كما أن افتقارها للمنهجية العلمية والعملية لعملية تحرير التجارة، أدت هي الأخرى دورا في إعاقة تفعيل دور التجارة العربية، ورغم تفعيل مسار التجارة العربية البينية في إطار العمل العربي المشترك، إلا أن هذه الأخيرة تطورت بشكل ملحوظ من حيث الكم و لكن من حيث الخصائص والهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي لم تتغير، حيث يحتل النفط الهيكل السلعي والاتحاد الأوروبي كشريك تجاري أول، كما أن نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية 10 % في أحسن الأحوال رغم أن الدول العربية قامت بعدة مجهودات واتفاقيات ومشاريع مشتركة من أجل زيادة التبادل التجاري وتفعيله ومن أجل رفع وتيرة التنمية وبث روح التكامل والتعاون في الدول العربية، ورغم ازدياد حجم التجارة العربية و نموها إلا أن نسبتها بقيت متواضعة من التجارة العربية، وذلك لعدة أسباب سياسية واقتصادية، هذه العوائق تجعل من تطوير التجارة العربية أمرا ملحا من أجل رفع مستوى نموها الاقتصادي ومواجهة التحديات الخارجية، ومن أجل تعزيز و تطوير التجارة العربية البينية يجب توفر المتطلبات التالية : (باشا، 2020)

- ✓ تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية التي فشلت في حماية الصناعة المحلية؛
- ✓ إنشاء منطقة التجارة الحرة، تحمي حقوق أعضائها في المحافل الدولية، وتطورها لتصبح اتحاد جمركي؛
- ✓ التنسيق بين البلدان العربية بشأن التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل بلد، إذ أن وجود منطقة تجارية حرة مع إنتاج سلع قليلة ومتشابهة في عدة بلدان عربية يؤدي الى منافسة حادة دون الحصول على نتائج إيجابية؛
- ✓ ضرورة إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرارات باعتباره يلعب دورا أساسيا في تحقيق وتنمية التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية وتشجيعه على الاستثمار في البلدان العربية؛
- ✓ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنشيط التجارة البينية العربية من خلال الإسراع في تنفيذ متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتهيئة المناخ المناسب لزيادة التجارة البينية العربية، وإزالة العقبات التي تعترض نموها ، وسن التشريعات التي تضمن تدفقها؛
- ✓ العمل على الاستفادة الكاملة من المزايا والفرص التي توفرها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أجل التحرك نحو إنشاء سوق عربية مشتركة، وبناء اقتصاد عربي مزدهر من خلال خلق مشاريع تنموية، وتوفير فرص عمل مناسبة والانفتاح على العالم الخارجي.

## 6. قائمة المراجع:


1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018. (2018). الفصل الثامن : (التجارة الخارجية للدول العربية). أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات. (01, 2016). التجارة الخارجية العربية .. التطور وآفاق المستقبل.
3. بلقاسم طراد. (2013). رسالة ماجستير. التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، . بسكرة، بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر – بسكرة –.
4. بن يونس تفالي، و أحمد صافي . (21 03, 2021). محددات التجارة البينية في الدول العربية خلال الفترة (2004-2018). Revue marchés & Finance ، 01، الصفحات 445-464.
5. جميلة الجوزي. (01, 2008). التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، الصفحات 25-44.
6. حسين عبد المطلب الأسرج. (2005). الاتحاد الجمركي العربي العقبات و المنطلقات. تأليف النشرة المصرفية العربية - الفصل الأول (صفحة 56). القاهرة: تحاد المصارف العربية.
7. ربا موسى باشا. (05 02, 2020). تجارتنا. تاريخ الاسترداد 29 04, 2020، من ماهي التجارة العربية البينية: https://tijaratuna.com/
8. سلمى مميش. (01 01, 2018). واقع الإستثمارات البينية المباشرة في الدول العربية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، 01، الصفحات 313-339.
9. شعبان فرج. (1 12, 2008). التجارة العربية البينية التحديات و سبل تطويرها. معارف ، الصفحات 51-87.
10. طه محمد قليصي. (2020). الاتحاد العربي للمخلصين الجمركيين. تاريخ الاسترداد 27 04, 2020، من التجارة العربية البينية ... معوقات وحلول: http://1auce.org/website/newsdet.php
11. عبدالمطلب عبدالمطلب عبدالحميد. (2003). السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة (المجلد 1). القاهرة: مجموعة النيل العربية.
12. عزالدين بوحبل. (01 06, 2017). التجارة العربية البينية بين المعطيات الاقليمية والإملاءات الدولية. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، 01، الصفحات 78-98.
13. ليلى لولاشي. (25 12, 2016). التجارة العربية البينية واقع وآفاق. الاقتصاد الصناعي، 02، الصفحات 418-431.
14. محمد الناصر حميداتو، وعلي عبابة. (12, 2016). التجارة العربية البينية وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013 مذكرة ماستر. معارف ، 21، الصفحات 241-256.